

توقعات اقتصادية غير مطمئنة في 2019

حضر صندوق النقد الدولي من أن الاقتصاد العالمي يواجه خطر انهيار مالي كبير في ظل فشل الحكومات والمنظمات السير بالإصلاحات لحماية النظام المالي والمصرفي. تم انجاز الكثير من الاحتياطات المصرفية خلال السنوات العشر الأخيرة لوضع رقابة صارمة على القطاع المالي، ولكن يبدو أن المؤشرات غير مطمئنة في ظل مخاطر كبيرة يواجهها العالم اليوم قد يكون أهمها نسبة الديون المرتفعة، والتي تعتبر أعلى مستوى للديون منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008. يشير صندوق النقد الدولي إلى زيادات هائلة في عمليات الإقراض التي يقوم بها ما يسمى shadow banks في الصين، وعدم فرض قيود صارمة على شركات التأمين ومديري الأصول التي تتعامل مع تريليونات الدولارات من الأموال، الأمر الذي يزيد الفرق. وجاءت تحذيرات صندوق النقد الدولي على استقرار النظام المالي العالمي مع جملة نكسات لاتفاقات الدولية، بينما مع إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والتي قوّضت جهوداً مضنية توصلت إليها الدول لغاية الآن. في تصريحات أدلت بها في تشرين الأول الماضي، حذرت كريستين لاغارد من تنامي إجمالي الديون في كل من القطاعين العام والخاص، منذ الأزمة المالية، والذي بلغ 182 تريليون دولار، الأمر الذي يضع الدول الناشئة أو الشركات أمام تحدي زيادة أسعار الفوائد الأميركيّة، وما قد يؤدي إلى هروب الأموال منها وزعزعة اقتصادها. لذلك، قد تكون أحدى النقاط الأساسية هي الديون وارتفاع أسعار الفوائد، إلا أن هناك عوامل أخرى تجعل من الاقتصاد العالمي في خطر. وهناك تهديد للنمو أفله في العام المقبل، وقد يكون أهم هذه العوامل الحروب التجارية وصعود الصين كقوة عالمية. وستؤدي تهديدات ترامب بفرض الرسوم على جميع الواردات من الصين، إلى ضرب الناتج المحلي الإجمالي الصيني بما قدره 1.5 نقطة مئوية. الأمر الثاني والمهم، والذي يهدّد مصير الاتحاد الأوروبي، ما يحدث حالياً في إيطاليا مع الحكومة الشعبية حول موجة الإنفاق، الأمر الذي أزعج المستثمرين والاتحاد الأوروبي. لذلك قد يكون العام المقبل مصيريًا، ليس فقط على إيطاليا بل أيضًا على قدرة الاتحاد الأوروبي في فرض انتظام الميزانية على الدول الأعضاء. وحسب المفوضية الأوروبية في تقريرها السنوي لمنطقة اليورو، فإن خطة الإنفاق في الميزانية الإيطالية «بالغة الخطورة». كذلك مسار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وعدم التعامل يعني أن الناتج المحلي الإجمالي للمملكة قد يكون أقل بحوالي 7 بالمائة بحلول العام 2030 مقارنة بحالة بقائها. عالمياً، قد لا تكون الأمور أهون من أوروبا، وفي ظل التوتر داخل أوبك للنفط، ولا سيما وإن أي تصعيد قد يسبب انخفاض أسعار واسعة النطاق، بالإضافة إلى تصاعد التوترات بين إيران والسنوات، الأمر الذي قد يشل أسواق الطاقة العالمية وهو أمر خطير بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة للنفط. هذا الوضع قد يؤدي إلى صراع أوسع في منطقة الخليج، واحتمال شن حرب بين إيران والسنوات، وأغلاق مضيق هرمز وشل أسواق الطاقة، ولا سيما وإن أي انقطاع للإمدادات من الخليج تترجم بسرعة ارتفاعاً في الأسعار وبالتالي ضرب آفاق النمو في الاقتصاد العالمي. قد تكون المخاطر هي المفهوم المناسب، لا سيما وإن الاقتصاد بالغ التقييد سواء على صعيد المحلي أو الدولي، ولا يمكن لأحد أن يتبنّى تماماً ما الذي سيحدث. وأولئك الذين يعتقدون أن باستطاعتهم فعل ذلك هم على خطأ، علينا أن نتعاطى مع العملية على أساس ارتفاع أو تراجع المخاطر. وتُعتبر الحروب التجارية مع الصين وقطع صادراتها ضربة للاقتصاد، وكذلك خفض الواردات من الصين سوف ترفع أسعار المستهلك وتخلق نزاعاً تجاريًّا سينعكس عالمياً وليس فقط على الولايات المتحدة. المشهد العالمي لا يقلّ تعقيداً عما سبق وأدرجناه من مخاطر وإمكانية ارتفاعها، وانتخابات العام المقبل في العديد من الاقتصادات الرئيسية الناشئة، وقد تكون لها آثار بعيدة المدى على مواقفها السياسية واستقرار السوق ونشوء الاحتمالات المتطرفة في العديد منها والبرازيل واحدة منها. كذلك فإن ارتفاع أسعار الفوائد من قبل الفدرالي الأميركي يزيد الضغوط على الدول الناشئة ويؤدي إلى هروب الأموال وزعزعة اقتصاداتها. في تحليل منفصل، وفي إطار التوقعات الاقتصادية السنوية لصندوق النقد الدولي، حذر صندوق من «تحذيات كبيرة تلوح في الأفق و يجب العمل لمنع انهيار ثان» والارتفاع في الاقتراض من قبل الشركات والحكومات بأسعار فوائد رخيصة لم يظهر أو ينعكس جيداً في مجالات البحث والتطوير أو الاستثمار في الهياكل الأساسية. المشهد العالمي يبدو لغاية الآن متشابكاً في ظل تجاذبات دولية ومع سياسات ترامب غير متوازنة وعدائية، ورفضه لجميع ما توصلت إليه الدول من معاهدات تجارية ومناخية ودفعية. والوضع في منطقة الشرق الأوسط يلقى العديد من التجاذبات مع مجموعات تراهن على النفوذ الأميركي في المنطقة وآخر تراهن على تراجعه.

جدير بالذكر أن الوجود الأميركي قائم ليبقى، ويجب التعامل معه بكثير من الجدية والاهتمام والدبلوماسية لا سيما ونحن في خضم ازمات وحروب كبيرة، ابتداءً من سوريا وانتهاءً باليمن ومروراً بغزة. ولا يمكن بالفعل إنكار دور ايران في المنطقة وهو دور حيوي، لا سيما وأنها من اكبر المصادر لبترول وتعوّل عليها العديد من الدول الأوروبية والآسيوية، واي مخاطر تهدّد إيران ستنعكس سلباً على النمو الاقتصادي لهذه الدول. قد تكون العقوبات الموجّهة ضد إيران هي رسالة الى الصين والهند وغيرها من الدول التي تستورد النفط الإيراني. وسياسة العقوبات هذه جاءت لتزيد من مخاطر التدهور الاقتصادي وتراجع النمو في العديد من الدول. وقد تكون اهم المخاطر سياسة ترامب وعدم استطاعة المحللين التنبؤ بها وما تشكّله من ضرر، الا ان سيطرة الديمقراطيين على مجلس النواب تساعده في التخفيف من خطّه وعدائتها على الاقتصاد العالمي والاميركي الشمالي بشكل خاص. لذلك تبدو السنة 2019 فيها الكثير من المخاطر السياسية والاقتصادية معاً وتهدّد بحروب تجارية تعرقل النمو وتخفّف من اندفاعه. كل ذلك في ظل تباطؤ عالمي وتراجع في النمو، ومع استحقاقات أوروبية أصبحت مكلفة ان كانت Brexit او ايطاليا وخطط انفاقها او الشرق الأوسط ونفطه. يبدو للعيان ان ترامب مستعد لكل شيء لتبقى اسعار البترول ضمن الحدود المطلوبة لا سيما وانه يركّز على المملكة السعودية وعلاقته معها، مهدداً ان اي خلاف معها قد يرفع اسعار البترول إلى السقف لم نرها من قبل. لذلك، نرى أن العملية الاقتصادية متشعبه الأبعاد، منها السياسي ومنها المالي والنقدی ومنها التجاري. والتناقضات العالمية تبدو مضرّة بالاقتصاد العالمي ونموه وتهدّد بركود قد نشهده في السنوات القليلة المقبلة.